دراسة تحليلية للعلاقة بين الإفصاح القطاعى وجودة الأرباح فى سوق الأوراق المالية المصرية

Analytical Review of The Relationship Segment disclosure and Earning Quality in the Egyption Stock Exchange Market.

أ/ إيمان مجدى أحمد محمد محمد الأطروش
مدرس مساعد بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة القاهرة
eman_magdy91@foc.cu.edu.eg

أ.د / أحمد محمد أبو طالب
أستاذ المحاسبة المالية
كلية التجارة- جامعة القاهرة
a.abotalib@foc.cu.edu.eg

د / محمد رزق عمارة
مدرس المحاسبة
كلية التجارة - جامعة القاهرة
mohamed.rezk@foc.cu.edu.eg

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة
كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ
المجلد التاسع - العدد السادس عشر- الجزء الثالث
يوليو ٢٠٢٣م
رابط المجلة : https://csj.journals.ekb.eg

ملخص البحث:

يستهدف البحث الحالي، توضيح طبيعة العلاقة بين الإفصاح القطاعى بسوق الأوراق المالية المصرى وجودة الأرباح ، حيث ان هناك جدال قائم بعد تبنى التعديلات الواردة بالمعيار المحاسبة المصرى رقم (٤١) المتوافق مع المعيار الدولى رقم ٨ (IFRS 8) المتبنى المدخل الإدارى ليحل محل معيار المحاسبة الدولى رقم ١(IAS 14) ، ونظراً لأهمية دور جودة الأرباح فى ظل مرونة الاختيار بين السياسات المحاسبية والتى تسمح بها المعايير المحاسبية تفترض الدراسة الحالية، ان وجود علاقة بين جودة الأرباح والافصاح القطاعى سوف تساهم فى التقليل من مشاكل الوكالة والتى زادت حدتها بعد تبنى المدخل الإدارى.

وتوصلت نتائج البحث إلى وجود جدال حول مدى أهمية التعديلات التى حدثت بالمعيار المحاسبة المصرى رقم (٤١) حيث هناك وجهتين نظر متعارضتين حوله؛ وجهة النظر الأولي: ترى أنه أدى إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، بينما وجهة النظر الثانية: ترى أنه أدى إلى توفير مساحة أكبر للتقدير الشخصى حيث يعهد إلى متخذ القرار التشغيلى تحديد عدد القطاعات التشغيلية، وبالتالى قد تتلاعب الإدارة فى تحديد القطاعات بما يتوافق مع مصالحها. كما خلصت نتائج البحث إلى ان هناك وجهتين نظر مفسرة للعلاقة بين جودة الأرباح والإفصاح القطاعى حيث ترى وجهة النظر الأولى أن جودة الأرباح هى المؤثر على الإفصاح القطاعى بينما وجهة النظر الثانية، ترى العكس.

كلمات الفهرسة: الإفصاح القطاعى، جودة الأرباح، معيار المحاسبة المصرى رقم ٤١، المعيار الدولى رقم ٨.

Abstract:

This research aims to review literature concerning the relationship between segment disclosure in the Egyptian Market and Earnings Quality. where there is argument after adopting the amendments contained in the Egyptian Accounting Standard No. (41), which is compatible with IFRS 8 which adopted the management approach to replace IAS 14, and In view of the importance of the role of earnings quality in the flexibility of choice between accounting policies, which is allowed by accounting standards, the current study assumes that the relationship between earnings quality and segment disclosure will contribute to reducing agency problems, which increased after adopting the management approach.

The results of the research concluded that, there are two conflicting points of view about the amendments that occurred in the EAS No. (41), The first, it believes that it led to a reduction in information asymmetry between management and investors, the second, it believes that it led to the provision of space for personal discretion to determine the number of operating segments, which allows for management manipulation. The research also found two points of view explaining the relationship between the earnings quality and segment disclosure, where the first, Earnings quality is the one that influences segment disclosure, while the second sees the opposite.

Keywords: Segment disclosure, Earning Quality, EAS 14, IFRS 8,

١- طبيعة المشكلة:

فى إطار التطورات الاقتصادية المتلاحقة بدأ ظهور الشركات كبيرة الحجم متعددة الأنشطة حيث يتصف كل نشاط بخصائص مميزة له من مما أدى إلى قيام تلك الشركات بتقسيم عملياتها إلى قطاعات حسب انشطتها المختلفة أو مناطقها الجغرافية. وقد نتج عن هذا التنوع بأنشطة الشركات التأثير على التقارير المالية من جانب، وعلى احتياجات المستخدمين من المعلومات المحاسبية من جانب آخر. حيث أصبحت التقارير المالية التى تعد على مستوى الشركة ككل لا تفى باحتياجات مستخدمى التقارير المالية، مما كان لذلك دور كبير على ضرورة الإفصاح عن المعلومات القطاعية الأكثر تفصيلاً التى تساعد على اتخاذ قرارات وتقييم أعمال الشركات بشكل أكثر دقة.

وقد أوضح الأدب المحاسبى (Leung and Verriest, 2019 ; Aboud and Roberts, 2018; andre et al, 2016) ان الإفصاح القطاعى يساهم فى تحسين دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح والتدفقات النقدية، وزيادة القدرة على تقييم المخاطر التى تواجها الشركة ومدى جودة إدارة هذه المخاطر. كما أظهرت دراسة (Wang, 2016) أن هناك علاقة إيجابية بين جودة الإفصاح القطاعى وقدرة الشركة على إيجاد مصادر التمويل اللازمة عند الحاجة إليها، حيث فُسرت تلك العلاقة بأن الشركات التى تفصح عن معلومات قطاعية تتمتع بنسب ربحية عالية وبشكل أكثر تفصيلاً تكون سبباً فى جذب المستثمرين، وبالتالى تخفيض تكلفة رأس المال. ولهذا كان هناك اتجاه لتوحيد ممارسات الإفصاح القطاعى على المستوى الدولى.

وفي هذا السياق، **فعلى المستوى الدولى** أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٨ (IFRS 8) بعنوان "القطاعات التشغيلية"، وذلك بغرض تحسين جودة المعلومات القطاعية التى توفرها الشركات. وظهرت أول مسودة للمعيار عام ٢٠٠٦ ثم اجريت بعض التعديلات عليها عام ٢٠٠٨ ليبدأ تفعيل تطبيق المعيار فى ١ يناير ٢٠٠٩، وليحل محل معيار المحاسبة الدولى رقم ١٤، (IAS 14) والذى أصدر عام ١٩٩٧ ويتبع مدخل العوائد والمخاطر Risk and Return Approach ووفق هذا المدخل تصنف الشركات حسب خطوط المنتجات والقطاعات الجغرافية على أن يكون احدهما أساسى والآخر ثانوى ويرتبط ذلك بحجم العوائد والمخاطر المرتبطة بالقطاعات، ولذلك واجهت الشركات العديد من الصعوبات عند التطبيق نظرا لتباين العوائد والمخاطر من فترة الى اخرى، الامر الذى أستوجب ضرورة التخلى عنه عام ٢٠٠٦ (IASB, 2013) .

وبناءاً على ذلك، جاء المعيار الدولى لاعداد التقارير المالية IFRS 8 متبنياً مدخل الإدارة Management Approach بدلا من مدخل العوائد والمخاطر، والذى يعتمد على ان يتم الإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقاً لرؤية الإدارة بما يتفق مع طبيعة المعلومات التى يستخدمها المديرين لتخصيص الموارد وتقييم أداء الشركة (IASB, 2013). وعلى الرغم من تأييد البرلمان الأوروبى(European Parliament (EP للمعيار، إلا أنه مازال هناك جدال حول فعالية هذا المدخل حيث أنه يوفر مساحة أكبر للتقدير أو الحكم الشخصى حيث يعهد الى متخذ القرار التشغيلى تحديد عدد القطاعات التشغيلية التى يتم التقرير من خلالها عن المعلومات القطاعية وبالتالى قد تتلاعب الإدارة فى تحديد القطاعات بما يتوافق مع مصالحها، كما انه يجعل المعلومات القطاعية المفصح عنها تتغير سواء على مستوى الشركات او على مستوى الشركة الواحدة عبر الفترات الزمنية وذلك للاعتماد على نظام

التقرير الداخلى للشركة (مقاييس ادارية وليست معايير محاسبية) مما يؤدى الى انخفاض منفعة المعلومات القطاعية من خلال انخفاض قابليتها للمقارنه (Leung and Verriest, 2019) .

ومن هنا فقد حاز الإفصاح القطاعى باهتمام كبير من جانب العديد من الدراسات لدراسة المعيار الدولى رقم (٨)، والتحقق من أن المعيار يعمل على تحقيق الهدف الأساسى الذى جاء من أجله والمتمثل فى تحسين جودة المعلومات وزيادة الرقابة المفروضه على المديرين، وعدم استغلاله بدافع انتهازى من جانب المديرين لتحقيق مصالحهم الذاتية (Aboud et al., 2019).

أما على مستوى البيئة المصرية، فقد أجريت مؤخراً بعض التعديلات على معايير المحاسبة المصرية والتى بدأ تفعيل تطبيقها أول يناير ٢٠١٦، وكان من أبرز تلك التعديلات إلغاء المعيار المحاسبى المصرى رقم (٣٣) بعنوان " التقارير القطاعية" (المتوافق مع IAS 14) واستبدالة بمعيار المحاسبة المصرى رقم (٤١) بعنوان " القطاعات التشغيلية" (المتوافق مع IFRS 8). حيث تبنى المعيار المحاسبى الجديد مدخل الإدارة بدلاً من مدخل العوائد والمخاطر والذى لا يتسق مع التقارير الداخلية وتخصيص الموارد المتاحة وتقييم أداء قطاعات الشركة.

وفى هذا الصدد، يمكن القول بأن هناك وجهتين نظر حول معيار IFRS 8، حيث ان وجهة النظر الأولى ترى ان مدخل الإدارة يساهم فى تمكين مستخدمى التقارير المالية من الحصول على معلومات أكثر تفصيلاً والتى تعكس أداء الشركة، مما يشجع المديرين على بذل المزيد من الجهد الإدارى وبالتالى تجنب مشاكل الوكالة، بينما تتمثل وجهة النظر الأخرى فى أن مدخل الإدارة لا يعمل على زيادة الرقابة على المديرين بل انه يساهم فى زيادة قدرة الإدارة على التلاعب وإخفاء أى خسائر، وذلك نتيجة لقدرتها على اتخاذ قرار الإفصاح عن المؤشرات المالية التى تراها هامة من وجهة نظرها.

وفى إطار جودة الإفصاح القطاعى، تعتبر جودة الأرباح من أهم سمات جودة المعلومات المحاسبية والتى تحقق لمتخذ القرار أعلى منفعة ممكنه عند اتخاذه قرار بتوزيع ثراوته، ولذلك تعرف جودة الأرباح بأنها "مدى قدرة الأرباح الحالية على الاستمرار فى الفترات المستقبلية فكلما تمتعت الأرباح بالاستمرارية أشار ذلك الى زيادة جودة الأرباح المستقبلية" (Beneish and Vargus, 2002). كما أشارت دراسة (Koo et al., 2017) إلى أهمية دور جودة الأرباح فى ظل مرونة الاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية والتى تسمح بها المعايير المحاسبية، والتى تسمح للإدارة بالتلاعب فى التقارير لتحقيق منافع شخصية، ومن ثم قد لا تعكس القوائم المالية الأداء الاقتصادى للشركة.

وبناءاً على ذلك، تحاول الدراسة الحالية دراسة العلاقة بين جودة الأرباح والإفصاح القطاعى حيث هناك جدال بالدراسات السابقة حول تلك العلاقة حيث يرى كلاً من Francis et al (2008) & Blanco et al (2014) ان جودة الأرباح تساهم فى التحقق من صدق الأرباح المعلنة وانها حقيقية ليس بها مبالغة أو تلاعب أو أرقام احتمالية وهو ما ينعكس بشكل مباشر على الإفصاح بالتقارير المالية (اى ان مستويات جودة الارباح بالفترات السابقة هى التى تحدد الافصاح بالفترة الحالية) .

مما يعتبر ذلك حافزا للإدارة لزيادة المعلومات المفصح عنها الأكثر تفصيلاً على مستوى القطاعات التشغيلية، ويساهم فى تحقيق الهدف الاساسى الذى جاء به المعيار الدولى رقم (٨) والحد من تطبيقة بشكل انتهازى من جانب الادارة. وهذا يتفق مع ما توصلت اليه دراسة Lafond and Watts (2008)

والتى أوضحت أنه كلما التزمت المنشأة بالشفافية وعدم إدارة الأرباح كلما زادت المعلومات الاضافية المفصح عنها.

وعلى الجانب الأخر، اشارت دراسات Jo and Kim (2007) & Dyreng (2012) الى ان العلاقة قد تتدفق من الافصاح الى جودة الارباح المعلن عنها بالتقارير المالية مفسرة ذلك بأن كلما زادت المعلومات المفصح عنها كلما ادى ذلك الى سهولة مراقبة الخيارات المحاسبية والتى تسمح بها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وصعوبة ممارسة ادارة للأرباح من جانب الإدارة لتعظيم منافعهم (اى ان مستويات الافصاح بالفترات السابقة هى التى تحدد جودة الارباح بالفترة الحالية). وطبقاً لتلك العلاقة نجد ان كلما زادت المعلومات القطاعية الاكثر تفصيلاً كلما تم مراقبة الخيارات المحاسبية بشكل افضل.

كما أشارت العديد من الدراسات السابقة (Francis et al., 2008 ; Wang et al., 2011) إلى أن هناك علاقة بين جودة الأرباح والإفصاحات الإضافية بشكل عام، والتى أوضحت أنه فى حالة رغبة الشركة فى التقليل من عدم تماثل المعلومات تفصح الشركات عن المزيد من المعلومات وذلك للاستفادة من المزايا الناتجة من تقليل الأثار السلبية لعدم تماثل المعلومات وتكاليف الوكالة مما يمثل ذلك حافزاً لزيادة الإفصاح عن المعلومات، ولكن لم تتحقق تلك المزايا المتعلقة بزيادة الإفصاح إلا فى حالة تحسين جودة المعلومات المفصح عنها.

<u>ومما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث فى التساؤلات التالية:</u>

- هل توجد مزايا وعيوب لتطبيق معيار القطاعات التشغيلية يمكن استنتاجها من تحليل الدراسات السابقة؟
- هل توجد اتجاهات بحثية جديدة، يمكن استنتاجها من تحليل الدراسات السابقة في مجال العلاقة بين جودة الأرباح والإفصاح القطاعى؟

٢- هدف البحث:

تسعى الباحثه من خلال هذا البحث إلى تحقيق هدف رئيس، وهو استعراض الدراسات السابقة التى تناولت مزايا وعيوب لتطبيق معيار القطاعات التشغيلية، بالإضافة إلى تناول الاتجاهات بحثية جديدة في مجال العلاقة بين جودة الأرباح والإفصاح القطاعى، وتحليلها، وتحديد الفجوات البحثية، إن وجدت، بما يساهم في تحديد الاتجاهات البحثية للدراسات المستقبلية.

٣- أهمية البحث:

تتمثل أهمية الدراسة والدوافع البحثية في: أولاً، عرض الآراء النظرية المختلفة، التي أشار إليها الباحثون الأكاديميون، حول مزايا وعيوب تطبيق معيار القطاعات التشغيلية ، ثانياً، عرض النتائج المتباينة التي توصلت إليها الدراسات السابقة بناءً على التطبيق العملي في مجال العلاقة بين جودة الأرباح والإفصاح القطاعى، وأخيراً، تقديم إسهامات علمية تفيد الباحثين في تحديد مجالات البحوث المستقبلية، وذلك من خلال تحديد الفجوات البحثية في نتائج الدراسات السابقة.

٤- منهج البحث:

يتمثل المنهج المستخدم في تحقيق هدف البحث، في استقراء الدراسات السابقة ذات الصلة، بهدف استعراض أهم النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات، وتحليلها، للوقوف على مزايا وعيوب لتطبيق معيار القطاعات التشغيلية، طبيعة العلاقة بين الإفصاح القطاعى وجودة الأرباح.

٥- خطة البحث:

لتحقيق هدف البحث، سوف يتناول الباحث بالدراسة والتحليل الأبعاد التالية

- الإطار المفاهيمى لمتغيرات البحث
- الدراسات السابقة
- الخلاصه والنتائج

٦- الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة:

قبل أن يشرع الباحث في مناقشة دراسات الأدب المحاسبي ذات الصلة بموضوع البحث، فإنه يرى أنه من الأهمية توضيح المفاهيم الأساسية التي وردت في دراسات الأدب المحاسبي، وبما يتوافق مع موضوع البحث وطبيعة المشكلة البحثية، وذلك تمهيداً لتحليل الاتجاهات البحثية لموضوع البحث.

١/٦- الإفصاح القطاعى Segment Disclosure:

١/١/٦- مفهوم الإفصاح القطاعى:

شهد مفهوم الإفصاح القطاعى تغيرات جوهرية مع مرور الزمن ولا يزال يتطور مع تطوراصدارات المعيار المحاسبى المرتبط به، وعلى الرغم من اهمية الإفصاح القطاعى وزيادة اهتمام العديد من الدراسات به، إلا انه مازال لا يوجد مفهوم محدد شامل، حيث وردت العديد من التعريفات بشأنه ولذلك سوف تقوم الباحثه بعرض تلك التعريفات التى قد تساهم فى فهم الإفصاح القطاعى.

عرف Knutson (1993) الإفصاح القطاعى بأنه تفصيل للتقارير المالية الاجمالية المعدة على مستوى المنشأة ككل إلتقارير تحتوى على معلومات أكثر تفصيلاً معدة على مستوى القطاعات مما يساعد مستخدمى التقارير المالية والمحللين من التقييم الجيد لأداء المنشأة. بينما عرفها Franco et al. (2015)بأنه الإفصاح عن معلومات تكميلية على مستوى القطاعات لتحديد العمليات المختلفة فى حالة التنويع الأساسي للمنشأة.

وفى رأى Hope et al (2009) and Thomas (2000) أن الإفصاح القطاعى هو الإفصاح على مستوى القطاعات التشغيلية لتوفير المزيد من المعلومات المفيدة لاتخاذ القرار للمستخدمين مثل المستثمرين والمحللين الماليين في تقييم أداءالمنشأة والتنبؤ به. بينما اعتمد Asien (2018) عند تعريفة للإفصاح القطاعى على المعيار الدولى رقم (٨) حيث يرى انه الإفصاح عن البيانات المالية التى اعتمد عليها صانعي القرار التشغيلي (CODMs) للمنشآت عند تخصيص الموارد لقطاعات التشغيل.

ومن وجهة نظر Odia and Imagbe (2015) أن الإفصاح القطاعى هو تقسيم المنشأت إلى أجزاء أو قطاعات وعرض المعلومات المالية على مستوى كل قطاع بهدف مساعدة مستخدمى التقارير الماليةعلى تقييم أداء المنشأة بشكل أفضل و فهم أكثر للقرارات الادارية. **ويختلف تعريف القطاع باختلاف اصدارات المعيار الخاص للافصاح القطاعى بالمعايير المحاسبية بالشكل التالى:**

أولاً وفقاً للمعيار الدولى رقم (١٤) يعرف قطاع نشاط و القطاع الجغرافى بأنه جزء من المنشأة قابل للتمييز يعمل على انتاج منتج أو مجموعة من المنتجات تخضع لمخاطر وعوائد تختلف عن مخاطر وعوائد قطاعات الأعمال الأخرى مع الأخذ بالاعتبار عند تحديد قطاعات الأعمال طبيعة المنتجات، طبيعة عملية الإنتاج، نوع العميل، أسلوب توزيع المنتجات، بينما عند تحديد القطاع الجغرافى يتم مراعاة التشابة بين الظروف الاقتصادية والسياسية، العلاقات بين العمليات بالمناطق الجغرافية المختلفة والمخاطر المرتبطة بتلك العمليات، ومخاطر سعر صرف العملة.

ثانياً وفقاً للمعيار الدولى رقم (٨) ينظر إلى القطاع على أنه قطاع تشغيلى وأحد عناصر المنشأة التى تشارك فى أنشطة الأعمال التى يمكن أن تجنى منها المنشأة إيرادات وتتكبد مصروفات ويتم مراجعة نتائجه التشغيلية بشكل منتظم من قبل الرئيس المسئول عن صناعة القرار التشغيلى حول الموارد التى ستخصص للقطاع وتقييم أدائه، وتتوافر معلومات مالية منفصلة بشأنه.

فى ضوء ما سبق، تلاحظ الباحثة أنه لا يوجد توافق حول مفهوم الإفصاح القطاعى، وقد يرجع ذلك إلى تأثر هذا المفهوم بتطوير المعيار والإصدارات الحديثة التى يتم اصدارها بشأنه بهدف تحسين محتوى المعلومات المفصح عنها على مستوى القطاعات التشغيلية. كما يتضح أن هناك تعريفات اختصرت على بيان أن الإفصاح القطاعى هو الإفصاح أكثر تفصيلاً للتقارير المالية الاجمالية المعدة على مستوى المنشأة ككل والتى تساعد على تقييم اداء المنشأة بشكل افضل. وعلى خلاف ذلك جاءت تعريفات أخرى معتمده على المعيار الدولى رقم (٨) المتبنى للمدخل الادارى فأصبح التعريف يوضح أن الإفصاح القطاعى يعتمد بشكل أساسى على التقارير الداخلية المعدة بواسطة الادراة والتى تم الاعتماد عليها عند تخصيص الموارد مما يساعد على فهم أكثر للقرارات الادارية وتقييم أفضل لها.

إجمالاً لما تقدم، يمكن النظر إلى الإفصاح القطاعى بإعتباره الإفصاح عن المعلومات المالية الأكثر تفصيلاً وتجزئة للمعلومات المجمعة على المستوى الكلى بالمنشآت متعددة القطاعات والتى تختلف فيما بينها من حيث فرص النمو ومعدلات الربحية، ويتم الإفصاح عن المعلومات التى اعتمد عليها صانع القرار التشغيلى عند تخصيص الموارد بالتقارير الداخلية مما يساعد مستخدمى التقارير المالية على تقييم أداء قطاعات المنشأة، تقدير المخاطر المرتبطة بها وبالتالى الوصول إلى تقييم دقيق وشامل لأداء المنشأة ككل.

٢/١/٦: تطور ممارسات الإفصاح القطاعى وفقا للمعايير المحاسبية الدولية:

دولياً، قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) فى عام ١٩٨١ بإصدار المعيار الدولى رقم (١٤) IAS 14 والمتعلق بالإفصاح القطاعى، وتطلب هذا المعيار ان يتم تصنيف القطاعات

إلىقطاعات صناعية وقطاعات جغرافية مع وضع مجموعة من الارشادات العامة لتلك التصنيف (IAS 14, Par.9) ولكنه لم يضع تعريف محدد للقطاع مما سمح للمنشآت بقيام بدمج القطاعات لإخفاء أداء خطوط انتاج معينة على اعتبار انها لا تعتبر قطاع إستغلالاًلعدم وجود تعريف محدد للقطاع بالمعيار، ولذلك تم اعادة صياغة المعيار عام ١٩٩٤إلا أن هذه الصياغة لم تتضمن أيه تعديلات جوهرية.

وللتغلب على المشاكل ونقاط الضعف المرتبطة بالمعيار السابق، قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) بالتعاون مع مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكى (FASB) وتم تطوير مدخل جديد يتم على أساسة تحديد القطاعات التى يتم الإفصاح عنها، وكانت نتيجة هذا التعاون قيام لجنة معايير المحاسبة الدولية عام ١٩٩٧ بإصدار المعيار الجديد المعدل (IAS 14R) بعنوان " تقديم التقارير المالية حسب القطاعات" والذى اعتبر سارياً إبتداء من عام ١٩٩٨. وقد تبنى هذا المعيار مدخلاً جديدا – العوائد والمخاطر- لتحديد القطاعات التى يتم الإفصاح عنها بالتقارير المالية، ووفق هذا المدخل تصنف المنشآت حسب خطوط المنتجات والقطاعات الجغرافية على أن يكون احدهما أساسى والآخر ثانوى ويرتبط ذلك بحجم العوائد والمخاطر المرتبطة بالقطاعات كما انه تطلب إستخدام سياسات محاسبية لإعداد التقارير القطاعية تتوافق مع تلك المستخدمة فى اعداد القوائم المالية للمنشأة، وعلى الرغم من ذلك واجهت المنشآت العديد من الصعوبات عند التطبيق نظرا لتباين العوائد والمخاطر من فترة إلى اخرى مما أدى إلى عدم وجود زيادة بالمعلومات المفصح عنها على مستوى القطاعات الامر الذى أستوجب ضرورة التخلى عنه عام ٢٠٠٦ (Gisbert., 2019).

وسعياً نحو تحقيق التقارب بين مجلس معايير المحاسبة الامريكى FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم (٨) (IFRS 8) بعنوان "القطاعات التشغيلية" وظهرت أول مسودة للمعيار عام ٢٠٠٦ ثم اجريت بعض التعديلات عليها عام ٢٠٠٨ ليبدأ تفعيل تطبيق المعيار فى ١ يناير ٢٠٠٩، وليحل محل معيار المحاسبة الدولى رقم (١٤) (IAS 14) والذى أصدر عام ١٩٩٧، حيث صرح مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أن اعتماد معيار (SFAS 131) الذي يتبنى مدخل الإدارة Management Approach بدلا من مدخل العوائد والمخاطرRisk and Returns، والذى يعتمد على أن يتم الإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقاً لرؤية الإدارة بما يتفق مع طبيعة المعلومات التى يستخدمها المديرين لتخصيص الموارد وتقييم أداء المنشأة ، مما يكون أكثر فائدة للمستخدمين بشكل أساسي حيث ان التقارب بين المعيار الدولى رقم (١٤)والمعيار الدولى رقم ١٣١ يقلل الاختلافات، كما أنه يوفر معلومات واضحة ومفهومة للقرارات الادارية الداخلية(Cereola et al., 2017) .

أما على مستوى البيئة المصرية، فقد أجريت مؤخراً بعض التعديلات على معايير المحاسبة المصرية والتى بدأ تفعيل تطبيقها أول يناير ٢٠١٦، وكان من أبرز تلك التعديلات إلغاء المعيار المحاسبى المصرى رقم (٣٣) بعنوان " التقارير القطاعية" المتوافق مع المعيار الدولى رقم (١٤) واستبدالة بمعيار المحاسبة المصرى رقم (٤١) بعنوان " القطاعات التشغيلية" المتوافق مع المعيار الدولى رقم (٨). حيث يتم الإفصاح عن المعلومات من خلال القطاع التشغيلى، وهى تلك المعلومات التى يعتمد عليها صانع القرار التشغيلى الرئيسى فى تخصيص الموارد المتاحة بالمنشأة وكذلك إدارة وتقييم أداء القطاعات، وتستمد تلك المعلومات من نظام التقارير الداخلية وهو ما يعكس وجهة نظر الإدارة

ويمكن المستثمرين من رؤية المنشأة من وجهة نظر الإدارة وذلك من خلال الإفصاح فقط عن تلك المؤشرات المالية التى يراها صانع القرار هامة.

٣/١/٦- متطلبات الإفصاح القطاعى فى المعايير المحاسبية الدولية:

أولاً معيار المحاسبة الدولى رقم١٤، يهدف إلى تحديد مبادئ إعداد التقارير المالية حسب كل قطاع بالمنشاة-أى إعداد تقارير خاصة بالمعلومات عن مختلف أنواع المنتجات والخدمات التى نقوم بها المنشأة وكذلك عن مختلف المناطق الجغرافية التى تعمل فيها المنشاة وذلك لمساعدة مستخدمى القوائم المالية على تحقيق فهم أفضل لأداء المنشاة فى الماضى وتقدير أفضل للمخاطر التى تواجهها المنشأة والعائد المرجو تحقيقه واصدار أحكام على بينة ورؤية سليمة.

يطبق هذا المعيار على المنشاة التى لديها سندات أو حقوق ملكيتها مطروحه لتداول العام أو المنشاة التى بصدد تداول أوراقها مالية بسوق المال. بالاضافة إلى ذلك، فى حالة قيام اى منشاة غير مقيدة وليس لديها أوراق المال مطروحه للتداول العام بتقديم افصاح على مستوى القطاعات، هنا يجب التزام تلك المنشأة بمتطلبات المعيار(IAS 14.3). كما عرف المعيار مجموعة من المصطلحات والتى يمكن تناولها بشكل مختصر كما يلى:

قطاع الأعمال: هو عنصر مميزبالمنشأة، مشارك فى تقديم منتج او خدمة،ويخضع لعوائد ومخاطر تختلف عن تلك التى تخضع لها قطاعات الانشطة الاخرى(IAS 14.9).

قطاع الجغرافى: هو عنصر مميز بالمنشأة، مشارك فى تقديم منتجات او خدمات ببيئة اقتصادية محددة ويخضع لعوائد ومخاطر تختلف عن الخاصة بالعناصر التى تعمل فى بيئات اقتصادية أخرى (IAS 14.9).

القطاع المطلوب التقرير عنه: هو قطاع نشاط أو قطاع جغرافى محدد طبقاً للتعريفات السابقة ويلزم الإفصاح عن المعلومات القطاعية الخاصة به طبقاً لهذا المعيار(IAS 14.9).

ايراد القطاع: هو ايراد مثبت بقائمة الدخل ويحمل مباشرة لقطاع معين، أو جزء من ايراد المنشاة والذى يمكن توزيعه على اساس معقول على القطاع. كما يتضمن ارباح بيع الاستثمارات وفوائد أو توزيعات الأرباح اذا كانت عمليات القطاع الاساسية ذات طبيعة مالية مثل (بنوك، شركات التأمين IAS 14.16). مصروف القطاع: هو مصروف ناتج عن أنشطة التشغيل الخاصة بالقطاع ويحمل مباشرة للقطاع، او الجزء الخاص بالمصروف الذى يمكن توزيعه على أساس معقول على القطاع ويتضمن مصروف القطاع فوائد وخسائر بيع الاستثمارات اذا كانت عمليات القطاع الاساسية ذات طبيعة مالية، بينما لا يشتمل مصروف القطاع على عبء ضرائب الدخل او المصروفات العمومية (IAS 14.16).

نتائج القطاع: هى إيرادات القطاع ناقصاً منها مصروفات القطاع وتحدد هذه النتائج قبل أى تسويات لحقوق الأقلية (IAS 14.16)

أصول القطاع: هى أصول التشغيل التى يستخدمها القطاع فى أنشطته التشغيلية والتى يمكن ان تعزى مباشرة للقطاع او يمكن توزعها على القطاع على أساس معقول(IAS 14.16).

التزامات القطاع: هى الالتزامات الناشئة عن أنشطة التشغيل الخاصة بالقطاع والتى يمكن أن تعزى مباشرة للطاع أو يمكن توزيعها على القطاع على أساس معقول (IAS 14.16).

ويتضح مما سبق ان المعيار الدولى رقم (١٤) يعتمد على مدخل العوائد والمخاطر (Risk and Return Approach) عند تحديد القطاعات المفصح عنها، فإذا كانت معدلات العائد للمنشأة ومخاطرها تتأثر بشكل كبير باختلاف المناطق الجغرافية، فإن النموذج الأولى للتقارير القطاعية يكون مرتبطاً بالقطاعات الجغرافية ويتم الإفصاح عن المعلومات القطاعية الثانوية على أساس الأنشطة وبالمثل إذا كانت معدلات العائد المنشأة ومخاطرها تتأثر بشكل كبير بكل من المنتجات والخدمات التى تقدمها فإن النموذج الأولى سيكون متعلقاً بقطاعات النشاط، والنموذج الثانوى يرتبط بالقطاعات الجغرافية.حيث يتمثل أساس تحديد المصدر الرئيسى للمعدلات عائد المنشأة ومخاطرها عادة من خلال طريقة إدارة المنشأة، وفى الغالب يقدم الهيكل التنظيمى والإدارى أفضل مؤشر عن المصدر الرئيسى لعوائد ومخاطر المنشأة لإعداد التقارير القطاعية، ومن ثم لتحديد القطاعات الأساسية والثانوية التى يتم الإفصاح عنها (IAS 14.26-27).

بينما فيما يتعلق بالسياسيات المحاسبية للإفصاح القطاعى فقد حدد المعيار الدولى رقم (١٤) انه يجب استخدام نفس السياسات المحاسبية التى يُعتمد عليها عند إعداد القوائم المالية المجمعة، كما يتم الإفصاح بشكل أكبر عن المعلومات المتعلقة بالقطاعات الأساسية، ويجب أن تتضمن نتائج النشاط، ايرادات المبيعات الخارجية والداخلية، الالتزامات، القيمة الدفترية للأصول، إضافات راس المال Capital Expenditureومصروفات الاهلاك والاستهلاك، بينما يقتصر الإفصاح للقطاعات الثانوية على الأصول،إيرادات المبيعات الخارجية، والإضافات الرأسمالية (Bugeja et al., 2015).

ثانيا المعيارالدولى رقم (٨)،يهدف المعيار إلى قيام المنشآت بالإفصاح عن المعلومات التى تمكن مستخدمى قوائمها المالية من تقييم طبيعة أنشطة الاعمال التى تشارك فيها وأثارها المالية والبيئات الاقتصادية التى تعمل بها.

ويطبق على القوائم المالية الفردية لمنشاة وأيضاً على القوائم المالية المجمعة لمجموعة ولديها شركة أم، والتى تكون مقيدة باسواق المال ولديها أوراق مالية متداوله أو التي تقدم قوائمها المالية لهيئة الأوراق المالية أو أي هيئة تنظيمية أخرى، أو ترغب للتقديم بغرض إصدار الأدوات المالية باسواق المال [IFRS 8.2]. كما جاء المعيار بتعريف القطاع التشغيلى بأنه هو أحد عناصر المنشأة الذى (IFRS 8.2)

- يشارك فى أنشطة الاعمال والتى يمكن أن تُجنى المنشأة منها إيرادات وتتكبد المصروفات.
- يتم مراجعة نتائجة بشكل منتظم من قبل الرئيس المسئول عن صناعة القرار التشغيلى للمنشأة لاتخاذ قرارات حول الموارد التى سيتم تخصيصها للقطاع وتقييم أدائه.
- تتوفر معلومات مالية منفصلة بشأنه .

وفيما يخص القطاعات المطلوب التقريرعنها فقد أشار المعيار إلى نقطتين لكى يصبح القطاع التشغيلى قابل للافصاح عنه بالتقارير المالية وهما الحدود الرقمية ومعايير التجميع وسوف يتم توضيحهما على النحو الآتى:

من جانب الحدود الرقمية، فقد حدد المعيار أنه على المنشأة ان تفصح بشكل منفصل معلومات عن القطاع التشغيلى الذى يستوفى أياً من الحدود الرقمية التالية؛ ان يساوى ايراداته المعترف به بما فى ذلك التحويلات بين القطاعات أوالمبيعات إلى العملاء الخارجيين ١٠% أو أكثر من الإيراد الكلى الداخلى والخارجى لكافة القطاعات التشغيلية،أو أن تشكل أصوله ١٠% أو أكثر من الاصول المجمعة لكافة القطاعات التشغيلية، وأخيراً ان يساوى أرباحه أو خسائره المحققه نسبة ١٠% او اكثر من أى من المبلغين التاليين، أيهما أكبر(١) الأرباح الكلية المعلنه لكل القطاعات التشغيلية التى لم تحقق خسارة،(٢) الخسائر المجمعة المعلنة لكل القطاعات التشغيلية التى حققت خسائر (IFRS 8.13). ويمكن توضيحها بالشكل التالى:

الشكل رقم (١): القطاعات المطلوب التقرير عنها وفقاً IFRS 8

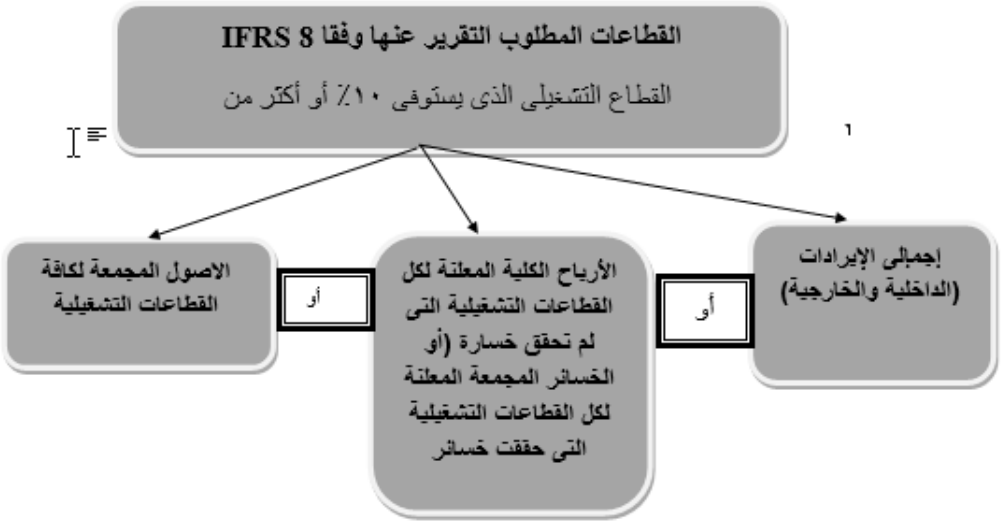

المصدر: إعداد الباحثه

بينما من جانب معايير التجميع، فقد أوضح المعيار أنه يمكن تجميع قطاعين تشغيلين أو اكثر بقطاع تشغيلى واحد إذا كان ذلك متوافق مع المبدأ الأساسى لهذا المعيار وكانت القطاعات ذات خصائص اقتصادية مماثلة فيما يخص طبيعة المنتجات أو الخدمات، طبيعة عمليات الانتاج، الاساليب المستخدمة لتوزيع المنتجاتهم او تقديم خدماتهم، وطبيعة البيئة التنظيمية (IFRS 8.12). وأوضح المعيار انه اذا كان إجمالى الإيراد الخارجى الخاص بالقطاعات التشغيلية أقل من ٧٥% من إيراد المنشأة، يجب تحديد قطاعات اضافية (حتى وإن لم تحقق المعايير المدرجة بالفقرة "١٣") إلى ان يصل نسبتها ٧٥% على الأقل من إيراد المنشأه بالقطاعات المفصح عنها بالتقارير المالية.

وفى ضوء ما سبق، يلاحظ أنه تم استبعاد تصنيف القطاعات الأساسية والثانوية وأستبدالها بالإفصاح وفق القطاعات التشغيلية، بحيث يتوافق تصنيف القطاع مع المستخدم داخلياً من قبل صانع القرار التشغيلى الرئيسى عند تخصيص الموارد وتقييم أداء قطاعات التشغيل. حيث وفقاً للمعيار الدولى رقم (٨) يجب على المنشأة الإفصاح عن إجمالى الأصول وأرباح أو خسائر كل قطاع منفصلاً عن التقارير المالية ، كما ينبغى الإفصاح عن الالتزامات لكل قطاع فى حالة الاعتماد عليه بشكل منتظم من قبل الرئيس المسئول عن صناعة القرار التشغيلى. وعلى المنشاة أن تفصح أيضاً عن الإيرادات من المعاملات مع القطاعات التشغيلية، الإيرادات من العملاء الخارجين، الاهلاك، مصروف الفوائد، إيراد الفوائد فى حالة أن هذه العناصر تدخل ضمن قياس أرباح أو خسائر القطاع الذى يراجعه الرئيس المسئول عن صناعة القرار التشغيلى أو يتم تقديمها بشكل منتظم إليه.

٦-٢. العلاقة بين جودة الإرباح والإفصاح القطاعى:

تمثل الأرباح المحاسبية محصلة الأنشطة المختلفة التى تمارسها المنشأة لذلك فهى أكثر المعلومات المحاسبية أهمية لمستخدمى التقارير المالية عند إتخاذ القرارات. وقد أشارت دراسة Dechow et al. (2010) إلى أن جودة الارباح تزداد كلما كانت قادرة على أن تعكس الأداء المالى الحقيقى للمنشأة، بحيث توفر معلومات مناسبة لاتخاذ القرار.

كما تحظى التقارير المالية باهتمام كبير من جانب الجهات التنظيمية والمستثمرين، وذلك نتيجة لتأثيرها المباشر على المستثمرين، والاعتماد عليها عند تقييم أداء المنشأة واتخاذ القرارات من جانب مستخدمى التقارير المالية، كما تخضع عند إعدادها لعدد كبير من المعايير والسياسات المحاسبية وعند نشرها لمعايير الإفصاح المحاسبى. وعلى الرغم من ذلك لم تتوقف إدارات المنشأت فى السعى وراء مصالحها وتحقق أهدافها مما يلحق الضرر بأصحاب المصالح المختلفة. لذا تطلب الأمر زيادة الإفصاح لمساعدة المستثمرين واصحاب المصالح. ولكن هناك تفسيرات مختلفة حول اتجاة العلاقة السببية بين جودة الارقام المفصح عنها والإفصاحات التى تفصل وتشرح تلك الأرقام.

فمن الجانب الأول، يعتمد أول تفسير على رغبة المنشأة فى التقليل من الأثار السلبية لعدم تماثل المعلومات لذلك يكون لديها الحافز للإفصاح عن المزيد من المعلومات للإستفادة من مزايا انخفاض تكاليف الوكالة وعدم تماثل المعلومات(Hughes, 1987)، لذلك يرى كلاً من (Francis et al, 2008; Blanco et al, 2014) أن جودة الأرباح تساعدعلى التحقق من صدق الأرباح المعلنة وان ليس بها مبالغة أو أرقام احتمالية وهو ما ينعكس بشكل مباشر على الإفصاح بالتقارير المالية (اى ان مستويات جودة الارباح بالفترات السابقة هى التى تحدد الإفصاح بالفترة الحالية).مما يعتبر ذلك حافزا للإدارة لزيادة المعلومات المفصح عنها الأكثر تفصيلاً على مستوى القطاعات التشغيلية، ويساهم فى تحقيق الهدف الاساسى الذى جاء به المعيارالدولى رقم (٨) والحد من تطبيقة بشكل انتهازى من جانب الادارة. وهذا يتفق مع ما توصلت اليه دراسة Lafond and Watts (2008) والتى أوضحت أنه كلما التزمت المنشأة بالشفافية وعدم إدارة الأرباح كلما زادت المعلومات الاضافية المفصح عنها.

بينما على الجانب الأخر، يأتى التفسير الثانى للعلاقة بين جودة الارباح والإفصاح القطاعى، حيث اشارت دراسة كلاً من (Jo and Kim, 2007; Dyreng 2012) إلى أن العلاقة قد تدفق من الإفصاح إلى جودة الارباح المعلن عنها بالتقارير المالية مفسرة ذلك بأن كلما زادت المعلومات المفصح عنها كلما ادى ذلك إلى سهولة مراقبة الخيارات المحاسبية والتى تسمح بها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وصعوبة ممارسة ادارة للأرباح من جانب الإدارة لتعظيم منافعهم (اى ان مستويات الإفصاح بالفترات السابقة هى التى تحدد جودة الارباح بالفترة الحالية). وطبقاً لتلك العلاقة نجد ان كلما زادت المعلومات القطاعية الاكثر تفصيلاً كلما تم مراقبة الخيارات المحاسبية بشكل افضل.بالإضافة إلى ذلك أوضحت دراسة Akamah et al. (2018) أن الإفصاح القطاعى يساهم فى إمكانية رصد ومراقبة العمليات الخارجية للمنشأة بالبلدان الاجنبية من خلال الإفصاح على المستوى الجغرافى والذى يحد من التهرب الضريبى وحل المشكلات المتعلقة بالإشراف ومساءلة المنشآت متعددة الجنسيات مما يزيد من جودة أرباح تلك المنشآت.

وفى ضوء ما سبق، تؤكد دراسات Roychowdhury et al (2019); Simpson and Tamayo (2020) أن توفر كلاً من جودة الارباح والإلتزام بمتطلبات الإفصاح بشكل عام يترتب عليه ارتفاع مصداقية المعلومات المفصح عنها بالتقارير المالية،كما يساهم بشكل كبير فى زيادة الرقابة على المديرين بالمنشأت مما يحد من التلاعب بالتقارير المالية والقرارات الإدارية ويؤدى ذلك إلى تقليل عدم تماثل المعلومات.

٧- الدراسات السابقة:

١/٧: دراسات تناولت المزايا والعيوب لتطبيق معيار القطاعات التشغيلية:

على المستوى الدولى، أشارت دراسة Suttipun and Pratoomsri, (2019) إلى أن هناك اختلافات بالإفصاح القطاعى للشركات المدرجة ببورصة اليونان قبل عام ٢٠١٢ اى قبل تبنى مدخل الإدارة وبعد عام ٢٠١٣. وخلصت الدراسة إلى أن تبنى المعيار IFRS 8 للمدخل الإدارى واتاحة الفرصة للمديرين للإفصاح عن المعلومات القطاعية بما يتناسب مع التقارير الداخلية للشركة زاد من تأثير هيكل الملكية ومجلس الإدارة على جودة الإفصاح القطاعى، حيث ان الشركات التى اتسمت باستقلالية مجلس الإدارة وعدم وجود تركز بالملكية زاد مستوى الإفصاح والشفافية عن المعلومات القطاعية بها. وهذا ما أكدته دراسة Souza et al. (2016) أن هناك تأثير معنوى لأليات الحوكمة على مستوي الإفصاح عن المعلومات القطاعية، وذلك من خلال الاعتماد على أسلوب تحليل الانحدار الخطى المتعدد لعينة مكونة من ٢٧٢ شركة مقيدة بسوق الأوراق المالية بالبرازيل خلال عامى ٢٠١٠-٢٠١١.

تناولت دراسة Aboud and Roberts, (2018) تأثير تطبيق المعيار الدولى IFRS 8 على جودة المعلومات القطاعية المفصح عنها، وذلك نظرا لان المعلومات القطاعية تعد مصدر أساسى لتوفير المعلومات المالية لأصحاب المصالح حيث أنها توفر القدر الكافى من المعلومات لهؤلاء المستخدمين حيث تمكنهم من إتخاذ القرارات وتحديد قيمة الشركة والمخاطر التى قد تتعرض لها الشركة مستقبلا وتقييم الأداء السابق للشركة ككل ولقطاعاتها الرئيسية. ولا شك أن نشر المعلومات المجملة عن الشركات

المتنوعة قد يسهل من إخفاء بعض أوجه القصور الموجودة فى بعض الأنشطة. وتوصلت الدراسة الى ان الشركات استخدمت المرونة التى يوفرها المعيار بشكل انتهازى مما نتج عنه تقليل جودة المعلومات القطاعية المفصح عنها، وخاصة المعلومات الجغرافية. وذلك بالتطبيق على عينة من شركات الإتحاد الأوربى لمدة أربع سنوات متتالية (٢٠٠٧- ٢٠١١).

كما أستهدفت دراسة Crawford et al. (2012) تحديد ما اذا كان تبنى IFRS 8 ينتج عنه زيادة عدد القطاعات التى يتم التقرير عنها، وكذلك إختبار ما إذا كان اعتماد المعيار أدى الى تحسين جودة المعلومات لمتخذى القرار. وتوصلت الدراسة الى ان الإعتماد على مدخل الإدارة أدى الى الانخفاض بشكل كبير بالمعلومات القطاعية المفصح عنها سواء على مستوى قطاع الأعمال او على المستوى الجغرافى، كما أدى الى اختلاف المعلومات القطاعية المفصح عنها على مستوى الشركات أو على مستوى الشركة الواحدة عبر الفترات الزمنية المختلفة وذلك للإعتماد على أنظمة التقرير الداخلى للشركة والتى تختلف من شركة الى أخرى مما يجعل هناك انخفاض فى منفعة المعلومات القطاعية من خلال انخفاض ملائمتها وانخفاض قابليتها للمقارنة.

وعلى الجانب الآخر، توصلت دراسة Aleksanyan and Danbolt, (2015) إلى وجود تأثير ايجابى للتعديلات بمعيار القطاعات التشغيلية على حجم المعلومات القطاعية المفصح عنها من قبل الشركات، فعلى الرغم من انخفاض عدد القطاعات المفصح عنها وذلك بمقارنة عدد القطاعات التى افصحت عنها الشركات قبل اجراء تعديلات على المعيار، إلا أن عدد البنود المفصح عنها قد زاد، وذلك من خلال دراسة تجريبية على عينة مكونة من ١٢٧ شركة غير مالية بريطانية مقيدة بالبورصة.

وعلى مستوى البيئة المصرية، تناولت دراسة على، (٢٠١٨) أثر تبنى الإفصاح القطاعى للتعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) على تحسين المحتوى المعلوماتى للقطاعات التشغيلية وذلك من خلال أولاً، إختبار مدى تأثير بعض خصائص الشركات والحوكمة الداخلية على مستوى الإفصاح القطاعى، ثانياً، بيان مدى تحسين المحتوى المعلوماتى للقطاعات التشغيلية فى ضوء تبنى التعديلات الواردة بالمعيار المصرى رقم (٤١)، وذلك بالاعتماد على عينة من الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وتوصلت الدراسة الى وجود تاثير معنوى لكل من الخصائص المالية للشركات وتركيز الملكية ، وسمات وخصائص مجلس الادارة وجودة عمل لجان المراجعة على مستوى الإفصاح القطاعى، فى المقابل لا يوجد تأثير معنوى بشأن التعديلات على حجم المعلومات القطاعية المفصح عنها، مما يعكس عدم وجود تحسينات فى جوهر وشكل المحتوى المعلوماتى للقطاعات التشغيلية.

وفى هذا الصدد، استهدفت دراسة عبد الرحيم، (٢٠١٨) إختبار اثر درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية، وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٤١) على قيمة الشركة وذلك بالاعتماد على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٦ -٢٠١٨. وأظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة معنوية بين درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٤١) على قيمة الشركة. وذلك نتيجة ان مدخل الادارة اعطى مساحة أكبر للتقدير أو الحكم الشخصى حيث يعهد الى متخذ القرار التشغيلى تحديد القطاعات التشغيلية التى يتم التقرير عنها وبالتالى قد تتلاعب الإدارة فى تحديد القطاعات القابلة للتقرير بما يتوافق مع مصالحها.

ومما سبق يمكن استنتاج أن تبنى مدخل الادارة وفقا للمعيار الدولى IFRS 8 أدى إلى تحسين الإتساق بين قرارات الإدارة والإفصاح فى التقرير السنوى مما يساهم فى تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين وتحسين قدرة المستخدمين للقوائم المالية على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. وعلى نقيض ذلك قامت العديد من الدراسات بتقديم العديد من الانتقادات للمعيار وتتمثل فى: أ) الإعتماد على مدخل الإدارة وفقا لمعيار IFRS 8 يجعل المعلومات القطاعية المفصح عنها تتغير سواء على مستوى الشركات او على مستوى الشركة الواحدة عبر الفترات الزمنية وذلك للاعتماد على نظام التقرير الداخلى للشركة (مقاييس ادارية وليست معايير محاسبية) مما يؤدى الى انخفاض منفعة المعلومات القطاعية من خلال انخفاض قابليتها للمقارنة، ب) يوفر مدخل الإدارة مساحة أكبر للتقدير أو الحكم الشخصى حيث يعهد الى متخذ القرار التشغيلى تحديد عدد القطاعات التشغيلية التى يتم التقرير من خلالها عن المعلومات القطاعية وبالتالى قد تتلاعب الإدارة فى تحديد القطاعات بما يتوافق مع مصالحها.

٢/٧ـ دراسات تناولت العلاقة بين جودة الأرباح والإفصاح القطاعى:

تعتبر الأرباح المحاسبية هى انعكاس للعديد من المبادئ والقواعد المحاسبية التى تطبقها المنشأة، كما تلق اهتمام كبير من جانب المستثمرين واصحاب المصالح المختلفة، حيث تعتمد تلك الأطراف على الأرباح المفصح عنها بالتقارير المالية فى اتخاذ الكثير من القرارات، لذلك أظهرت العديد من الدراسات أهمية جودة الأرباح المحاسبية بالنسبة لمستخدمى المعلومات المحاسبية، حيث تعتبر محدد لجودة التقرير المالى ومدى مصداقيته، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على الإفصاح بالتقارير المالية.

كما أشارت دراسة Francis et al., (2008) إلى العلاقة بين جودة الأرباح وزيادة مستويات الإفصاح بشكل عام وانخفاض تكلفة رأس المال. وأسفرت نتائج الدراسة إلى أن الشركات ذو جودة للارباح لديها زيادة بمستويات الإفصاح، ويتم إختبار ذلك بالاعتماد على تحليل المحتوى للتقارير المالية لـ٦٧٧ شركة وملفات 10K، كما توصلت الدراسة الى وجود علاقة عكسية بين زيادة مستويات الإفصاح وتكلفة رأس المال اى أن كلما زادت المعلومات المفصح عنها كلما إنخفضت تكلفة رأس المال وذلك مشروطاً بوجود جودة للأرباح.

تناولت دراسة Blanco et al. (2010) إختبار أثر جودة الأرباح على الإفصاح عن المعلومات القطاعية، وانعكاس تلك العلاقة على تكلفة رأس المال. وذلك باستخدام عينة من الشركات الأمريكية للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٦. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين جودة الأرباح والافصاح القطاعى، حيث ان جودة المعلومات القطاعية المفصح عنها تعتمد بشكل كبير على مستوى جودة الأرباح ، مما يكون لذلك أثر على انخفاض تكلفة رأس المال.

على الجانب الأخر، اوضحت دراسة الصمادى واخرون، (٢٠١٢) ان الافصاح القطاعى هو المؤثر على جودة الاباح وذلك من خلال ان كلما قدمت الشركات معلومات اكثر تفصيلاً عن قطاعات الاعمال والقطاعات الجغرافية تساعد مستخدمى التقارير المالية من تقييم طبيعة النشاطات التجارية التى

تشارك فيها الشركات واثارها المالية والبيئات الاقتصادية التى تعمل فيها مما يتعكس على زيادة القدرة التنبؤية بالارباح واداء الشركة وصعوبة قيام الادارة باى فعل انتهازى لتحقيق مصالحها.

كما هدفت دراسة Blanco et al, (2014) الى تحليل العلاقة بين جودة الأرباح والإفصاح القطاعى فى ضوء وجود كلاً من تكاليف الوكالة وتكاليف الملكية Proprietary cost وزيادة المنافسة السوقية ، وذلك من خلال دراسة كيفية تدفق العلاقة السببية بين جودة الارباح والافصاح القطاعى بمعنى هل جودة الارباح هى المتغير المؤثر على الافصاح القطاعى ام العكس؟، وتم اختبار ذلك باستخدام الاسلوب الاحصائى Lag Tests.

وتوصلت الدراسة الى ان هناك علاقة ايجابية بين جودة الأرباح والإفصاح القطاعى، وان جودة الارباح بالفترات السابقة هى المؤثرة على مستويات الافصاح بالفترات الحالية مفسرة ذلك بأن مستويات جودة الأرباح هى التى تحدد المعلومات القطاعية المفصح عنها، حيث ان زيادة جودة الأرباح تؤثر على رغبة الادارة فى الإفصاح عن مزيد من المعلومات القطاعية وذلك لتحقيق هدفين، الهدف الأول يتمثل فى ان زيادة الإفصاح عن المعلومات القطاعية يؤدى الى تخفيض مشاكل الوكالة، والهدف الثانى انه فى حالة عدم افصاح الشركة عن المعلومات القطاعية يفسر ذلك من جانب المستثمرين على ان هناك أخبار سيئة مما يؤثر سلبا على تداول الأوراق المالية. كما أوضحت ان تلك العلاقة قد تكون أقل ايجابية فى ظل ارتفاع تكاليف الملكية وزيادة المنافسة، وذلك نظراً لان زيادة الإفصاح عن المعلومات القطاعية يعمل على إمداد المنافسين بمعلومات أكثر تفصيلاً مما قد يؤثر بالسلب على القيمة السوقية للشركة وارتفاع تكاليف التمويل.

بناء على ما سبق تخلص الباحثه، أن هناك ندرة بالدراسات السابقة التى تناولت العلاقة بين جودة الارباح والإفصاح القطاعى، وان هناك جدال حول تلك العلاقة حيث هناك وجهتين نظر مفسرة لتلك العلاقة حيث ترى وجهة النظر الاولى ان جودة الارباح هى المؤثر على الافصاح القطاعى، بينما وجهة النظر الاخرى ترى ان الافصاح القطاعى هو المؤثر على جودة الارباح.

٨- خلاصة البحث ونتائجه:

تمثل الهدف الرئيس لهذا البحث، في استعراض ما أفرزته الأدبيات السابقة من دراسات، في مجال تناولت مزايا وعيوب لتطبيق معيار القطاعات التشغيلية، بالإضافة إلى تناول الاتجاهات بحثية جديدة في مجال العلاقة بين جودة الأرباح والإفصاح القطاعى، وتحليلها ، في محاولة لاستخلاص الفجوات البحثية بها، والتي تعتبر أساساً للدراسات المستقبلية في هذا المجال. وتحقيقاً لأهداف البحث، قام الباحث بتقسيم الدراسات السابقة في هذا المجال، إلى مجموعتين، حيث تناولت المجموعة الأولى الدراسات السابقة التي أشارت إلى وجود مزايا وعيوب لتطبيق معيار القطاعات التشغيلية، و تضمنت المجموعة الثانية الدراسات السابقة التى تناولت العلاقة بين جودة الأرباح والإفصاح القطاعى.

هذا، وقد أسفر التحليل الذي قام به الباحثه عن الأتى،

- **أولاً:** يتضح من نتائج دراسات المجموعة الاولى التى تناولت مزايا وعيوب تطبيق معيار القطاعات التشغيلية أن هناك جدال حول مدى أهمية التعديلات التى حدثت بالمعيار حيث اتفقت دراسة كلا من(2012) ,.Aboud and Roberts., (2018) ; Crawford et al ان هناك انخفاض ملحوظ بالإفصاح القطاعى بعد تبنى المدخل الادارى، كما انه تم استغلال المرونة التى جاء بها المعيار نتيجة تبنيه مدخل الادارة بشكل انتهازى من جانب الإدارة وعدم تحقيق الهدف من تطبيق المعيار، وهذا ما أكدته أيضاً دراسة Suttipun and Pratoomsri, (2019) ; على، (٢٠١٨) حيث أوضحت ان بعد تبنى مدخل الادارة زادت أهمية ودور اليات الحوكمة الداخلية للحد من السلوك الانتهازى للإدارة . وذلك على خلاف ما جاءت به دراسة Aleksanyan and Danbolt (2012).

- **ثانياً:** توصلت النتائج إلى عن وجود تعارض وعدم اتساق في النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات، حيث قد أكدت غالبية دراسات المجموعة الثانية والتى تناولت العلاقة بين جودة الارباح والإفصاح القطاعى أن زيادة جودة الارباح تؤدى الى زيادة الإفصاح القطاعى، وهذا يؤكد نتائج دراسة Francis et al., (2008) والتى اوضحت ان كلما زادت جودة الارباح كلما زادت المعلومات المفصح عنها. بينما أشارت نتائج دراسة الصمادى واخرون، (٢٠١٢) و(2014) Blanco et al, ان زيادة المعلومات القطاعية بالتقارير المالية تعمل على زيادة جودة الارباح وذلك نظراً لان زيادة الإفصاح عن المعلومات القطاعية يعمل على إمداد المنافسين بمعلومات أكثر تفصيلاً مما يصعب على المديرين القيام باى اسلوب انتهازى لتحقيق مصالحهم الشخصية.

٩- التوصيات والدراسات المستقبلية:

في ضوء نتائج التي تم الخروج بها، يمكن للباحثه اقتراح بعض التوصيات والدراسات المستقبلية التي يمكن الاستفادة منها، يمكن ذكرها كما يلي:

١) العمل على زيادة وعى المستثمرين بالبورصة المصرية حول طبيعة المحتوى المعلوماتى للإفصاح القطاعى، وأهميته عند تقييم أداء الشركات والمخاطر التى تتعرض لها، وبناء التوقعات المستقبلية حول الشركات ومن ثم ترشيد قراراتهم الإستثمارية.

٢) قيام الهيئات المهنية المعنية بإصدار المعايير المحاسبية بإصدار الإرشادات اللازمة التى تتضمن تحديد واضح لمفهوم صانعى القرار التشغيلى الرئيسى مع وضع أليه واضحه وأكثر تفصيلاً لكيفية الاعتماد على تخصيص الموارد كأساس لتحديد القطاعات التشغيلية مما يسهم فى تحسين المحتوى المعلوماتى للقطاعات التشغيلية ويسمح الى حد ما بمقارنة المعلومات القطاعية للشركات المختلفة ومن فترة إلى أخرى.

٣) أثر العلاقة بين جودة الأرباح و الإفصاح القطاعى على مصادر التمويل المتاحه للشركه.

٤) دراسة العلاقة بين الإفصاح القطاعى وأليات الحوكمة الداخلية للشركات.

١٠- المراجــع:

أولا: المراجع العربية:

- الصمادى، محمد نور حسن؛ عثمان، مهدى صلاح الدين؛ العيسى، محمد سليم. (٢٠١٢). الإفصاح عن المعلومات القطاعات التشغيلية وأثرها على جودة الارباح فى شركات المدرجة فى بورصة عمان. ***مجلة الفكر المحاسبى***، كلية تجارة - جامعة عين شمس، ١٦(٣): ١-٢٠.
- عبد الرحيم، رضا محمود محمد. (٢٠١٨). أثر درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٤١) على قيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ***مجلة الفكر المحاسبى***، كلية تجارة - جامعة عين شمس، ٢٢(٥): ٨٨٨-٩٤١.
- على، عرفات حمدى عبد النعيم. (٢٠١٨)، تقييم أثر تبنى ممارسات الإفصاح القطاعى طبقا للتعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) على تحسين المحتوى المعلوماتى للقطاعات التشغيلية من منظور الوكالة: دراسة تطبيقية. ***مجلة الفكر المحاسبى***، كلية تجارة - جامعة عين شمس، ٢٢(٣): ٨٨٨-٩٤١.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Aboud, A., and Roberts, C. (2018). Managers' segment disclosure choices under IFRS 8: EU evidence. In Accounting forum ,42(4), pp. 293-308.
- Aboud, A., Roberts, C. and Hussainey, K. (2019). The impact of IFRS 8 on segment information quality in the European Union: a multi-dimensional analysis. ***International Journal of Disclosure and Governance***, 16(2-3), pp.100-115.
- Akamah, H., Hope, O. K. and Thomas, W. B. (2018). Tax havens and disclosure aggregation. ***Journal of International Business Studies***, *49*(1), pp.49-69.
- Aleksanyan, M. and Danbolt, J., 2015.Segment Reporting: Is IFRS 8 Really Better?. Accounting In Europe, 12(1), pp.37-60.
- Asien, E.N. (2018). The use of segment financial information for decision making. ***Global Journal of Finance and Banking Issues,*** *8*(8). Pp. 1-20.

- Beneish, M. D., and Vargus, M. E. (2002). Insider trading, earnings quality, and accrual mispricing. ***The Accounting Review***, 77(4), pp.755-791.
- Blanco, B., Lara, J. M. G., and Tribó, J. (2014). The relation between segment disclosure and earnings quality. ***Journal of Accounting and Public Policy***, 33(5), pp.449-469.
- Blanco, B., Lara, J. M. G., and Tribó, J. (2014). The relation between segment disclosure and earnings quality. ***Journal of Accounting and Public Policy***, 33(5), pp.449-469.
- Blanco, B., Lara, J.M.G., and Giné, J.A. (2010). The Complementarity between segment disclosure and earnings quality, and its effect on cost of capital. ***Documents de Treball***, Universitat Autònoma de Barcelona.
- Bugeja, M., Czernkowski, R., and Moran, D. (2015). The impact of the management approach on segment reporting. ***Journal of Business Finance and Accounting***, *42*(3-4), pp.310-366.
- Cereola, S.J., Nichols, N.B., and Street, D.L. (2017). Geographic segment disclosures under IFRS 8: Changes in materiality and fineness by European, Australian and New Zealand blue chip companies. ***Research in Accounting Regulation,*** *29*(2), pp.119-128.
- Crawford, L., Extance, H., Helliar, C. and Power, D. (2012). ***Operating segments: The usefulness of IFRS 8***. The Institute of Chartered Accountants of Scotland(ICAS), Edinburgh.
- Dechow, P., Ge, W., and Schrand, C. (2010). Understanding earnings quality: A review of the proxies, their determinants and their consequences. Journal of accounting and economics, 50 (2-3), pp.344-401.
- Dyreng, S.D., Hanlon, M., and Maydew, E.L. (2012). Where do firms manage earnings?. ***Review of Accounting Studies***, 17(3), pp.649-687.
- Dyreng, S.D., Hanlon, M., and Maydew, E.L. (2012). Where do firms manage earnings?. ***Review of Accounting Studies***, 17(3), pp.649-687.
- Francis, J., Nanda, D., and Olsson, P. (2008). Voluntary disclosure, earnings quality, and cost of capital. ***Journal of accounting research***, 46(1), pp.53-99.

- Gisbert, A., Navallas, B., and Romero, D. (2014). Proprietary costs, governance and the segment disclosure decision. ***Journal of management and governance,*** 18(3), pp.733-763.
- Hope, O.K., Kang, T., Thomas, W.B., and Vasvari, F. (2009). The effects of SFAS 131 geographic segment disclosures by US multinational companies on the valuation of foreign earnings. ***Journal of International Business Studies***, *40*(3), pp.421-443.
- Hughes, P.J. (1986). Signaling by direct disclosure under asymmetric information. ***Journal of accounting and economics***, *8*(2), pp.119-142.
- Jo, H., and Kim, Y. (2007). Disclosure frequency and earnings management. ***Journal of Financial Economics***, 84(2), pp.561-590.
- Jo, H., and Kim, Y. (2007). Disclosure frequency and earnings management. ***Journal of Financial Economics***, 84(2), pp.561-590.
- Knutson, P.H. (1993). ***Financial Reporting in the 1990s and Beyond. Charlottesville***, VA: Association for Investment Management and Research.
- Koo, D.S., Ramalingegowda, S., and Yu, Y. (2017). The effect of financial reporting quality on corporate dividend policy. ***Review of Accounting Studies***, 22(2), pp.753-790.
- LaFond, R., and Watts, R.L. (2008). The information role of conservatism. ***The accounting review,*** 83(2), pp.447-478.
- Leung, E., and Verriest, A. (2019). Does location matter for disclosure? Evidence from geographic segments. ***Journal of Business Finance and Accounting***, *46*(5-6), pp.541-568.
- Odia, J.O., and Imagbe, V.U. (2015). Towards the usefulness and implications of segment reporting standards. Mediterranean Journal of Social Sciences, 6 (6), pp.30-40.
- Roychowdhury, S., Shroff, N., and Verdi, R. S. (2019). The effects of financial reporting and disclosure on corporate investment: A review. ***Journal of Accounting and Economics***, *68*(2-3), p.101246.
- Simpson, A., and Tamayo, A. (2020). Real effects of financial reporting and disclosure on innovation. ***Accounting and Business Research***, *50* (5), pp.401-421.

- Souza, J. A., Neto, A. S., Benedicto, G., C. and Mendonça, D, J. (2016). Segment reporting in Brazil: Factors influencing the disclosure. ***International Journal of Business Management and Economic Research***, 7(6), pp.804-816.
- Suttipun, M., and Pratoomsri, L. (2021). Influence of Ownership Structure and Board Composition on Segment Disclosure in Thai Context. ***DLSU Business and Economics Review***, 29(1), pp.131-145.
- Thomas, W.B. (2000). The value- relevance of geographic segment earnings disclosures under SFAS 14. ***Journal of International Financial Management and Accounting***, 11(3), pp.133-155.
- w, P., Ge, W., and Schrand, C. (2010). Understanding earnings quality: A review of the proxies, their determinants and their consequences. ***Journal of accounting and economics,*** *50*(2-3), pp.344-401.
- Wang, Q. (2016). Determinants of segment disclosure deficiencies and the effect of the SEC comment letter process**.** ***Journal of Accounting and Public Policy,*** *35*(2), pp.109-133.
- Wang, Q., Ettredge, M., Huang, Y., and Sun, L. (2011). Strategic revelation of differences in segment earnings growth. ***Journal of Accounting and Public Policy***, 30(4), pp.383-392.